قضايا النسب في كتاب (دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص) للحريري وآراء المحدثين التطورية

عبد الرؤوف محمدي
مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة
- الجزائر-
mohamdiraouf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/25 تاريخ القبول: 2022/05/11

ملخّص

يأتي هذا المقال في إطار دراسة الأخطاء الشائعة وتصويبها والتي عرفت قديما بلحن العامة والخاصة، ونحاول معالجتها من وجهة نظر لسانية حديثة التي ترى أنه ليس كل ما خالف الاستعمال اللغوي الفصيح يعدّ خطأ، ذلك أن اللغة تخضع للتطور في الاستعمال، وقد تتبعنا ما أورده الحريري في كتابه (درّة الغواص في أوهام الخواص)- الذي اتخذناه مدونة- من خلال الملاحن والأخطاء التي رآها في قضايا النسب عند الخاصة تحديدا، وذكرنا آراء بعض المحدثين في هذا الباب وبخاصة آراء المجمع اللغوي بالقاهرة.

الكلمات المفتاحية:

الحريري - مجمع اللغة العربية - النسب - تطور لغوي - الأخطاء - درة الغواص.

المؤلف المراسل: عبد الرؤوف محمدي البريد الالكتروني: mohamdiraouf@gmail.com

Questions liées aux patronymes dans le livre “Durra al-Ghawwas" de Hariri et les points de vues des linguistes modernes à ce sujet

Résumé

Dans cet article, nous allons faire la lumière sur les erreurs grammaticales communes qui ont été connues comme des erreurs commises par des gens ordinaires et des erreurs commises par des gens biens nés, et nous allons essayer de les analyser à partir d’une approche linguistique moderne, qui considère que tout ce qui est contraire au bon usage du langage n’est pas faux, parce que le langage est soumis aux lois de l’évolution dans l’usage, et nous pouvons suivre ce que dit Al-Hariri dans son livre (Durra al-Ghawwas – La perle du plongeur, dans lequel il est traité des fautes de langage où tombent les gens biens nés) comme étude de cas, en analysant les erreurs liées aux patronymes qui ont été mentionnés par l’auteur, nous avons également mentionné les points de vues des linguistes modernes sur cette question, avec un accent particulier sur les travaux de l’Académie de la Langue Arabe du Caire.

Mots Clés:

Hariri - Académie de la Langue Arabe - Patronymes - Évolution du langage- Erreurs - Durra al-Ghawwas.

Patronymic issues in Hariris' book "Durra al-Ghawwas" and the points view of modern linguists on this subject

Abstract

In this article we will shed light on the common grammatical errors that were known as mistakes committed by common people and mistakes committed by persons of rank, and we will try to analyse them from a modern linguistics approach, which considers that not all that is contrary to the proper use of language is wrong, because language is subject to the laws of evolution in usage, and we may follow what Al-Hariri said in his book (Durra al-Ghawwas – The Pearl of the Diver Being a Treatise of the Mistakes [in Arabic Grammar] Committed by Persons of Rank) as a case study, by analyzing the errors and mistakes related to patronyms that were mentioned by the author, we also mentioned the views of modern linguists regarding this issue, with a special emphasis on the works of the Arabic Language Academy of Cairo.

Key Words:

Al-Hariri - Arabic Language Academy - Patronyms - Language evolution- Errors - Durra al-Ghawwas

مقدمة

أثارت قضية الأخطاء الشائعة في الاستعمال اللغوي وتصويبها العديد من الإشكاليات في الدرس اللغوي القديم والحديث وتجلت في ظهور دراسات ومؤلفات عالجت مسألة التصويب تنبني في مجملها على النظرة المعيارية للغة القائمة على مبدأ (قل ولا تقل).

وإن المتتبع للدراسات اللغوية القديمة التي طرقت هذا الموضوع يلحظ كما هائلا من المؤلفات وجهودا حاول أصحابها تنقية اللغة مما علق بها من أخطاء وشوائب - في نظر المصوبين- وُسمت حينها باللحن الذي تسرب للسان العربي، واللحن كان قد مسّ في بداية ظهوره نظام اللغة العربية في مستواها النحوي والصرفي، وامتد بمرور الزمن، وكثرة الاختلاط بالأعاجم وبعد العرب عن السليقة وطول عهدهم بزمن الفصاحة فمس مختلِف مستويات اللغة صوتا وصرفا ومعجما وتركيبا ودلالة.

وقد بدأت ملامح التأليف في هذا المجال والانتقال بعملية تصويب الأخطاء والتنبيه عليها منذ زمن ؛ فقد كتب الكسائي (ت189ه)كتاب (لحن العامة) ولابن السكيت (244ه) كتاب (إصلاح المنطق) ولثعلب (291ه) (الفصيح)و ألف ابن قتيبة (276ه) كتاب (أدب الكاتب) والحريري(516ه) في مؤلفه (درة الغواص في أوهام الخواص)، ومن ثم توالت المؤلفات في هذا المجال المختص بلحن العامة والخاصة، وتصويب الأخطاء، واستمرت حركة التأليف في العصر الحديث؛ فمن أبرز من عنوا بهذا نذكر: إبراهيم اليازجي في كتابه (لغة الجرائد) وأسعد داغر الذي ألف كتاب (تذكرة الكاتب) ومحمد علي النجار الذي كتب مجموعة مقالات أطلق عليها (لغويات) وصلاح الدين الزعبلاوي كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) وكتاب حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب لأحمد أبو الخضر المنسي، وألف مصطفى جواد كتاب (قل ولا تقل) و لإسلمو ولد سيدي محمد كتاب (في المرشد في تجنب الأخطاء اللغوية وتصويب الشائع منها)، وغيرها من المؤلفات والحصص الإذاعية والتلفزية التي تثير مثل هذه القضايا.

ولا شك أن البحث في مجال الأخطاء اللغوية الشائعة وتصويبها ينبغي أن ينأى عن النظرة المذهبية الضيقة التي تنظر إلى معالجة القضايا اللغوية من زاوية مرتبطة

بمقومات الهوية والالتزام بالحفاظ على اللغة في مستواها الفصيح فحسب، من دون النظر في مستويات الاستعمال الأخرى، ومن دون مراعاة لحاجات المجتمع في التطور وكثرة المخترعات وإيجاد المصطلحات المقابلة لها، إذ إن البحث في هذا المجال من وجهة نظر البحث العلمي ، وما تراه اللسانيات الحديثة التي تدعو إلى إعادة النظر في الأنحاء التقليدية ، وإلى دراسة اللغة بمنهج علمي، تبدو مخالفة لذلك، فهي تخضع لقوانين علمية مضبوطة، وقواعد صارمة تعالج الموضوع بموضوعية بعيدا عن المواقف الشخصية(شندول، 2012، ص58).

غير أننا نرى - كما يرى غيرنا - أن الإنسان مادام يتطور في معيشته، ولباسه، ووسائل تنقله ونظام حياته، فإن ذلك ينعكس - لا محالة - على لغته، وأساليب التعبير بها.

فاللغة إذا " تتطور بتطور أهلها وتطور أساليب عيشهم، وتعاملهم مع مستجدات العصر، والمطلوب هو مسايرة هذا التطور بكيفية تجعلنا نطوّر لغتنا ونجعلها مرآة للمجتمع تعكس بواقعية ما يجري داخله في مختلِف أنماط عيشه وفي تواصله مع العالم دون أن تفقد لغتنا العربية خصائصها الجوهرية المرتبطة بتراثنا العربي التليد" (ولد سيدي أحمد ، 2015، ص14) ، و هذا يعني أن اللغة تتطور، وتتجلى مظاهر التطور اللغوية المحدثة في التفاعل بين مستعمل اللغة وواقعه الاجتماعي.

1- في حذف تاء التأنيث عند النسب

من قضايا التصريف التي تطرق إليها الحريري في كتابه (درّة الغواص في أوهام الخواص)قضية النسب فقد أورد مسائل تتعلّق بما عدّه أخطاء وأوهاما وقعت فيها الخاصّة وأولى هذه المسائل هي النسبة إلى الدواة، ومما أورده في هذا الشأن قوله: " ويقولون لمن يحمل الدواة: دواتي بإثبات التاء وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح ووجه القول أن يقال فيه دووي" (الحريري، 2009، ص24)، فذكر الخطأ وأصدر الحكم وبيّن الصواب ، ثم أضاف بعد ذلك التعليل وهو أن "تاء التأنيث تحذف في النسب كما يقال في النسب إلى فاطمة: فاطميّ وإلى مكة: مكيّ"(الحريري، 2009، ص24).

جاء في شذا العرف أن ممّا يجب حذفه في آخر الاسم المنسوب ستة منها: "تاء التأنيث، نقول في النسبة إلى مكة مكيّ، وقول العامة خليفتيّ في خليفة، وخلوتيّ في

خلوة لحن، والصواب خلفيّ وخلويّ"(الحملاوي، دت، ص182). وعلّة حذف التاء هنا مشابهتها ياء النسب، ويورد الرضي في شرحه للشافية بعض التفصيل تعليقا على قول ابن الحاجب(وقياسه حذف التاء مطلقا) فيرى أن حذف التاء هنا يجيء "سواء كان ذو التاء علما كمكة والكوفة أو غير علم كالغرفة والصفرة، بخلاف زيادتي التثنية والجمع فإنهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيئ وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أو لا كعزّة وحمزة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات أو لا" (الإستراباذي،1982، ص5/2).

وممّا ذكره ابن برّي في التعليق على هذه المسألة أيضا أن:" الاسم لمّا نقل عن مسمّاه إلى المنسوب دخل في حيّز الصفات التي تذكّر وتؤنث فأسقطت لئلا يجتمع علامتا تأنيث فيما إذا نسب المؤنث إلى مؤنث آخر، كما لو قيل فاطميته وهو قبيح ثقيل ، وأيضا يلزم وقوع تاء التأنيث حشوا وهي لا تكون كذلك"(الحريري، 1996، ص127).

ويقول الرضي في ذلك :" إنما حذفت تاء التأنيث حذرا من اجتماع التاءين إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تحذف إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثا بالتاء، إذ كنت تقول امرأة كوفتية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر نحو: رجل كوفي قيل: إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا في إفادة الوحدة والمبالغة وفي كونها لا لمعنى فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية، إذ هذا أيضا جمع بينهما"(الإستراباذي،1982، ص6/2).

وفي ضوء ذلك نرى أن علّة حذف التاء هي الفرار من اجتماع تاءين في كلمة واحدة عند النسب، وهو ما يتماشى مع مبدأ الاقتصاد اللغوي، خلافا للثقل الذي يظهر على الكلمة باجتماع التاءين، كما يتضح أن الرضي وافق ما ذهب إليه الحريري في أن التاء قد تشبه ياء النسب في دلالتهما على الوحدة ، إلا أنه أضاف الدلالة على المبالغة، وقد تكون لا لمعنى.

وبناءً على أن علّة حذف التاء هي مشابهتها ياء النسب، يمكن توضيح ذلك بذكر الأوجه الثلاثة التي حملت على حذفها عند النسب -حسب الحريري- وهي:

1- اشتراكهما في التطرف فتقع كل واحدة منهما متطرفة وتكون حرف الإعراب.

2- اشتراكهما في الدلالة على المفرد عند الثبوت والدلالة على الجمع عند الحذف ، كما في ثمرة وثمر، وزنجية وزنج، ويهود ويهوديّ، وروم ورومي، فثبوت التاء والياء في الأمثلة السابقة دلالة على المفرد وحذفهما دلالة على الجمع.

أما الوجه الثالث من أوجه التشابه بين الياء وتاء التأنيث فيبرز عند إلحاقهما بالجمع الذي لا ينصرف فتحوله إلى متصرف وذلك في نحو: صيارف وصيارفة ومدائن ومدائنيّ.

صيارف (غير متصرف) +(ة) ← صيارفة(متصرف)

مدائن +(غير متصرف) (يّ) ← مدائنيّ(متصرف)

وفي ضوء ذلك نرى أن حذف التاء إنما جاء فرارا من اجتماع تاءين ، كما يتضح أن الرضي وافق الحريري فيما ذهب إليه من أن التاء قد تشبه ياء النسب في دلالتهما على الوحدة، إلا أنه أضاف الدلالة على المبالغة، كما قد تكون لا لمعنى.

ولتوضيح العمليات التي أجريت عند النسب إلى دواة نضع هذا المخطط التوضيحي:

دواة ← دَوَويّ

دواة ← دوا (حذف التاء)

دوا ← دَوَو (قلب الألف واوا)

دَوَو ← دَوَويّ (النسب: زيادة ياء النسب)

دواة ← (حذف التاء وإضافة ياء النسب) ← دَوايّ (قلب الألف واوا) ← دَوَويّ

فالملاحظ أن الحريري اعتمد على القياس عند النسب بتطبيق القاعدة، وهي إلحاق ياء مشدّدة بالكلمة وحذف تاء التأنيث منها إذا كانت مؤنثة. وهو الاستعمال الفصيح الذي يرى ضرورة حذف التاء مطلقا -كما ذكرنا آنفا- استنادا إلى الحذف عند النسبة إلى الثلاثي المنتهي بتاء التأنيث (الإستراباذي،1982، ص4/2، وشندول،2012، ص230)، على أن التمعن في الاستعمال الحديث يكشف لنا عن نظرة مغايرة حيال هذه الظاهرة إذ يبقي على تاء التأنيث في المفرد ويعد ذلك مظهرا تطوريا ، ووجه ذلك كما يقول محمد

شوقي أمين -خبير بالمجمع- إن : " الاستعمال الحديث يأنس باستبقاء تاء التأنيث في المفرد، أو الألف والتاء في الجمع المؤنث عند النسب ، كما في النسب إلى الحياة، و الأداة ، فيقال: حياتيّ وأداتيّ، وكما في النسب إلى آلات وطبقات وساعات ، فيقال: آلاتيّ وطبقاتيّ وساعاتيّ"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص137الهامش).

واستتباعا لذلك نسوق المثال الآتي الذي ورد في النسب بالإبقاء على تاء التأنيث وهو استعمال حديث أجازه المجمع، فعند النسب إلى دعوة نقول: دعوتيّة المحدثة، ودعويّة الفصيحة.

وهذا يعني أن القدماء راعوا في حذف التاء عند النسب الشبه بين الياء والتاء -فيما ذكرنا سابقا - وأن هذا الشبه في نظرهم سبب قوي لحذفها عند النسب حتى لا تجتمع التاء والياء(الراجحي، 1988، ص68 الهامش).

ومن ثمّ فإن فمن حذف التاء - وهو الفصيح - فقد اتّبع القياس، وأمّا من أبقى عليها فقد جرى على الأصل (شندول،2012، ص231) لأن "الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص135).

وفي هذه الحالة فإننا نخلص إلى أن ما عُدّ خطأ في النسب بإضافة تاء التأنيث في كلمة دواتيّ وما شابهها، أضحى استعمالا حديثا يُستأنس به، وقد أقرّه مجمع اللغة العربية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن بعض المحدثين يرون خلاف ذلك، فقد عدّ عبده الراجحي قولنا في النسب إلى وحدة: وحدوي، من الأخطاء الشائعة، والصواب عنده هو اتباع القياس فنقول: وحديّ بحذف التاء ليس غير...(الراجحي، 1988، ص68 الهامش).

2- النسب إلى الاسم المركب:

يثير الحريري قضية أخرى وهي النسب إلى الاسم المركب والاسم المضاف، و استطرد في معالجتها وشرحها والتعليل لها، وذكر بعض الآراء الشاذّة، فقد أشار إلى أنهم يخطئون في النسب إلى رامهرمز بقولهم: رامهرمزيّ، والصحيح عنده أن يقال: راميّ(الحريري، 2009،ص127) ، ويستدل على ذلك بتشبيه الاسم الثاني من الاسم المركب بتاء التأنيث التي تسقط عند النسب وقد وقفنا على ذلك، ويذكر الرضي العلة في حذف أحد جزئي

المركب عند النسب وهي: " كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب"(الإستراباذي، 1986، ص72) وفي اختيارهم حذف الثاني من الاسم المركب دون الأول فيرجع ذلك لأن الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الآخر، والمتصدّر محترم (الإستراباذي، 1982، ص72).

أما ما ورد من جواز النسب إلى مجموع الاسمين المركبين فقد حمله على الشذوذ بالرغم من وجود شاهد استدل به أبو حاتم السجستانيّ، وهو قول الشاعر(الشاهد مذكور في كتب النحاة وغيرهم لكن لم يعز إلى قائله):

تزوجتها راميّة هرمزيّة بفضل الذي أعطى الأمير من الوَرِق

(و يروى بفضلة الذي أعطى الأمير من الرزق.)

ووجه الشذوذ -كما يرى - وتضعيفه للرأي القائل به، هو اجتماع علامتي نسب في الاسم المنسوب.

ومن القواعد النحوية التي أشار إليها هو امتناع النسب إلى الاسم المركب عند وقوع اللبس، كما في النسب إلى أحد عشر فلا يقال: أحد عشريّ ولا ينسب إلى أوله ، لمنع الاشتباه بالنسب إلى أحد، ولا ينسب إلى ثانيه لوقوع اللبس في النسب إلى عشر(الحريري، 2009، ص128).

ومن القواعد التي انتقدها الحريري واستعملت بناء على القياس الخاطئ قياسهم النسب إلى مجموع الاسمين المضافين مثل: تاج الملك فيقولون: التَّاجَمُلكيّ، وهو يعارض ماجاء عن العرب في مثل هذا الموضع ، إذ القياس النسب إلى أولهما، ويعزّز رأيه بأمثلة منها(الحريري، 2009، ص128):

تاج الملك ←التاجيّ

تيم اللات←تيميّ

سعد العشيرة←سعديّ

أما ما ورد خلاف هذا ممّا استعملته العرب في النسب إلى الثاني فإنما تعليله هو خشية الوقوع في اللبس، وذلك في قولهم: منافيّ نسبة إلى عبد مناف لئلا يلتبس بالمنسوب

إلى عبد القيس وبكريّ في النسبة إلى أبي بكر، ولم يقولوا أبويّ.

مع أن المبرد ذهب إلى جواز النسب إلى الصدر في باب الإضافة إذا كان المضاف علما والمضاف إليه من تمامه في مثل: عبد القيس وعبد الدار ، فنقول: عبديّ(المبرد،1994،ص141) ، إلا أننا نؤيد ما ذهب إليه الجمهور في النسب إلى العجز منعا للبس.

ويقرّر الحريري قاعدة أخرى عند النسب إلى ما له صلة بالاسم المضاف وهي تركيب اسم من حروف الاسمين المضافين يكون على وزن جعفر ويُنسب إليه كما في:

عبد شمس ← عبشميّ

عبد الدار← عبدريّ

عبد القيس ← عبقسيّ

ويغلب هذا في ما أوله عبد(الحريري، 2009، ص128).

أما عند المحدثين فيبدو أن معالجة هذا الباب كانت واضحة ومفصلة أكثر ، ويتجلى ذلك من خلال تقسيمهم لأنواع الاسم المركب.

2-1 المركب الإضافي:

إذا كان اسما علما فالأصل فيه أن ينسب إلى صدره نحو:

عابد الإله ← عابديّ

إذ إن القاعدة في ذلك هي أن "جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها" (الإستراباذي،1986،ص71).

مع أن هناك حالات مستثناة تخضع لقاعدة " إذا نسبت إلى المركب الإضافي فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستثقال"(الإستراباذي،1982،ص74) وهي:

-إذا ورد كنية نحو: أبو بكر ← بكريّ

-إذا جاء المركب الإضافي معرفا صدره بعجزه نحو: ابن عباس، ← عباسيّ

-إذا خيف وقوع اللبس عند النسب إلى صدر المركب الإضافي في نحو: عبد مناف وعبد

شمس

يقال: منافيّ، وشمسيّ(حسن،1975،ص739/4).

-أما إذا لم يكن المركب الإضافي علما فحينئذ: إمّا ينسب إلى المضاف وحده، أو إلى المضاف إليه وحده، نحو: دار محمد.

2-2 المركب الإسنادي وملحقاته: وفيه ينسب إلى الصدر، نحو جاد الحق ← جاديّ

3-2 المركب المزجي: وتندرج في نطاقه الأعداد المركبة، وينسب إلى صدره غالبا، وهو الرأي الراجح، نحو:

حضرموت، وبندرشاه ← حضريّ، وبندريّ

وأهم ما يمكن أن ننتهي إليه في هذا الباب أن النحاة لم يحسموا اختلافهم في النسب إلى الأسماء المركبة ولهم في ذلك أربعة آراء:

الرأي الأول: وهو المشهور، وفيه ينسب إلى الصدر فقط، ويستغنى عن العجز"وهذا هو القياس فيه مطلقا سواء كان صحيح الصدر أو معتله"(الحملاوي، دت، ص186).

والثاني: وهو النسب إلى العجز وحذف الصدر.

والثالث: وهو النسب إلى الصدر وإلى العجز بإضافة ياء النسب إلى كليهما مثل: مُجديّ شهريّ.

والرابع: وهو إدخال ياء النسب على العجز فقط والحفاظ على التركيب، كما في حضر موت وبعلبك نقول فيها: حضر موتيّ(حسن،1975،ص740/4) ، وبعلبكيّ. ولتجاوز هذا الاختلاف فقد "أجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها فنقول في بعلبك: بعليّ أو بكّيّ، وفي تأبط شرا، تأبطيّ أو شريّ"(الإستراباذي،1986،ص72) وقد نُسب إلى المركب من غير حذف إذا خفّ اللفظ، نحو بعلبكيّ"(الإستراباذي،1986،ص73).

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الآراء السالفة الذكر فإننا نعضّد الرأي الرابع ونذهب إلى ما ذهب إليه عباس حسن في استحسانه له لأنه أنسب الآراء اليوم(حسن،1975،ص741/4)، بما اشتمل عليه من سهولة و تيسير فضلا عن

خاصية أخرى وهي المنع من الوقوع في اللبس. ويتبين ذلك على سبيل المثال عند النسب إلى جنوب إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد يلتبس الأمر بالنسب إلى إفريقيا وأمريكا.

وتجدر الإشارة إلى أن رأيا آخر يرى أن النسب إلى المركب المزجي يكون باستعمال صيغة (فَعْلَل) صيغة منحوتة فنقول بعْلبيّ ، ومعدكيّ وحضرميّ... في بعلبك ومعد يكرب، وحضرموت. إلا أن ذلك عُدّ شذوذا ومُنع القياس عليه(حسن،1975،ص741/4).

وكما يتضح من آراء الحريري في هذه المسألة فقد لاحظنا اقتصاره على قول واحد وهو المشهور، وأشار إلى رأي أبي حاتم السجستانيّ الذي حكم عليه بالشذوذ، في حين لم يذكر الآراء الأخرى.

إن الحاجة إلى التطور واحتكاك بعض اللغات ببعضها الآخر، وتبادل العلوم بشتى أنواعها ونشر الأخبار والإعلام وغيرها... تدعونا إلى إعادة النظر في كيفية معالجة ما يجد من مستحدثات، ومصطلحات، ومخترعات، وظواهر... ومراعاة تكييفها وفق ما يتقبله نظام العربية ويخضع لقوانينها ، فالعربية قادرة على استيعاب تلك المظاهر ، وقادرة على احتوائها لما يمتلكه نظامها من مرونة وطواعية في استقطاب الظواهر والألفاظ ، وعلى سبيل المثال فإننا مجبرون على التعامل مع بعض الظواهر التي لا تنتشر بكثرة في العربية، من ذلك الأسماء المعتلة الآخر بالواو، فهي وإن كانت نادرة وقليلة في العربية فإنها كثيرة الحدوث في اللغات الأجنبية نحو: أرسطو، ونهرو، وكلمنصو، وشو، وكونغو، وطوكيو(حسن،1975،ص741/4) ، ولذلك فلابد من إيجاد قاعدة تضبط النسب إلى هذا النوع من الأسماء.

وأمر آخر شائع وهو النسب إلى مدغشقر فيقولون : ملغاشي malgache على الطريقة الفرنسية والصواب مدغشقري أو مدغشقيّ على الترخيم.

كما يشيع استعمال مافيوُزي نسبة إلى مافيا، نقلا من الفرنسية mafioso mafiosi والصواب مافيويّ، أو مفيويّ على التخفيف.

3. النسب إلى الجمع:

تطرّق الحريري إلى قضية النسب إلى الجمع والخطأ الذي يقع فيه الخاصة وهو قولهم في النسب إلى صحيفة: صُحُفيّ والصواب صَحَفيّ بإضافة ياء النسب إلى المفرد كما في حنيفة وحنفيّ، مستدلا على ذلك بورود بعض الكلمات التي استعملت في النسب إلى مفردها نحو:

فرائض ← فرضيّ

مقاريض← مقراضيّ

ويرجع الحريري الخطأ في استعمال النسب في هذا النوع إلى المقايسة أو القياس الخاطئ على بعض الكلمات التي ينسب إليها وهي في حالة جمع نحو أنصار وأعراب ومدائن فيقولون أنصاري وأعرابي ومدائني...

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحريري أخذ برأي البصريين في هذه المسألة إذ يرون النسب إلى المفرد ، في حين أنه لم يذكر رأي الكوفيين ولم يشر إليهم حتى.

واستزادة للتوضيح والتفصيل نقول: إن الحريري ذكر ثلاث علل دفعت النحويين البصريين إلى استعمال صيغة الجمع في النسب وهي:

1- "أن يجعل الجمع اسما علما للمنسوب إليه "(الحريري، 2009، ص127) ومن أمثلته هوازن وكلاب علما على قبائل، والأنبار، والمدائن، علما على مدن... فنقول عند النسب إليها: هوازني، وكلابي وأنباري، ومدائني.

2- ماجاء منسوبا بصيغة الجمع وحمل على وجه الشذوذ، نحو أنصاري نسبة إلى الأنصار

3- ماجاء منسوبا إلى الجمع منعا للبس، كما في أعرابي نسبة إلى أعراب لئلا يلتبس بالنسبة إلى عرب ← عربي(الحريري، 2009، ص127)

وهكذا يتبيّن لنا اختلافا في معالجة المسألة بين البصريين والكوفيين، ولن نخوض في مسألة الخلاف هذه بل سنكتفي بالإشارة إلى أهم ما جاء فيها :

فأما الكوفيون فيقولون بجواز النسب إلى جمع التكسير مطلقا. وأما البصريون

فيرون أن الأصل هو النسب إلى المفرد، وما ينسب إلى الجمع فقد راعوا فيه دلالته على الجمع والعَلَمية؛ ولذلك فإنه :

ينسب إلى المفرد إذا بقي جمع التكسير دالا على الجمع في نحو:

بساتين ومدارس ← بستانيّ ومدرسيّ

أما إذا دلّ على العَلَمية فيجب عندها النسب إليه مع بقاء لفظه وصيغته وذلك في نحو: جزائر←جزائري

مماليك ←مماليكيّ

وذلك منعا للبس بين النسب إلى المفرد وجمعه.

وإن كان اللفظ دالا على جمع التكسير وليس له مفرد فينسب إليه على صيغته نحو:

أبابيل وعبابيد ← أبابيليّ و عبابيديّ (حسن،1975،ص742/4)

أما بخصوص مجمع اللغة العربية فقد رأى "أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص134).

ويوافق المجمع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس أحيانا، وهو ما وقفنا عليه في نصه على أن "النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد، بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحا وتبيينا"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1938،ص4) .

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع أن نقول: إن الكوفيين كانوا مترخصين في جواز النسبة إلى جمع التكسير مطلقا سواء بقي على دلالته الجمعية أم أطلق على مفرد، فكانوا مرنين في تعاملهم مع هذه المسألة ، وأباحوا استعمالها دون قيد باعتبارها استعمالا لغويا فصيحا وردت شواهد كثيرة عليه، في حين أن البصريين يقولون بالنسب إلى المفرد لا إلى جمع التكسير، إلا إذا امتنع ورود المفرد من لفظ الجمع أو عند طلب العلمية(ينظر: شندول،2012،ص 233).

على أن ما تجب الإشارة إليه أن المجمع أقرّ بعدم جواز استعمال الظاهرة مطلقا

بل قيّدها حين دعا إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك. والأمثلة على ذلك كثيرة فقد استحسن النسب إلى الملوك والدول والكتاب بالقول: ملوكيّ ودُوَليّ وكُتَّابيّ ، وذلك منعا للالتباس بين النسبة إلى الجمع والنسبة إلى المفرد عند قولنا : مَلَكيّ، ودَوليّ، وكاتبيّ...

ومن أبرز الملاحظات التي تستوقفنا عند تتبعنا للاستعمال اللغوي الحديث أيضا ظاهرة النسب إلى الجمع التي أضحت استعمالا متداولا، فقد نسمع كلمات من قبيل: التكوين المهني في النسب إلى المهن، وشريط وثائقي في النسب إلى الوثائق، ورجل حرفي، في النسب إلى الحرف وسلوك أخلاقي في النسب إلى الأخلاق وهكذا...

وبصورة عامة يظهر أن المجمع توسّع في استعمال هذه الظاهرة التي لم تبق مقصورة على جمع التكسير فحسب، بل شملت بقية أنواع الجمع المؤنث السالم والمذكر السالم والمثنى: ففي النوع الأول أجاز المجمع النسب إلى جمع المؤنث السالم باعتباره قائما على العلميّة، ونصّ على أنه " يقبل من الكلمات ما شاع منسوبا إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالما دون حذف الألف والتاء مثل: الساداتي في النسبة إلى من اسمه السادات، وعطياتي في النسبة إلى من اسمها عطيات، وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات ممّا يدل على معيّن مثل الساعات والآلات وذلك فرارا من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب ، واستئناسا بما في (الهمع) من قوله: إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص138،137).

ويعني هذا أن المجمع يرى جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم إذا قصدت العلمية في أسماء الأعلام مثل: عطياتي، وساداتي فيمن تسمى بسادات وعطيات، وفي أسماء بعض الحرف والمصطلحات مثل: ساعاتي وآلاتي(شندول،2012، ص233).

وكما سبق أن أوضحنا فإن الاستعمال الحديث يأنس باستبقاء تاء التأنيث في المفرد والألف والتاء في جمع المؤنث السالم عند النسب.، وهو ما استحسنه وتوسع في استعماله، في مثل هذه الكلمات :مؤسساتي ، ولسانياتي وتعليمياتي...

ومن النوع الثاني إجازته لمصطلح أذيناني المنسوب إلى مثنى أذين وذلك في المصطلحات العلمية، كما كان قد قرّر من قبل أن " ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب لأن الإعراب عندئذ يكون على الياء ، ذلك أن في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص141). وهو رأي يخالف الاستعمال الفصيح الذي يلزم حذف الألف والنون عند النسب إلى المثنى؛ يقول المبرد: " اعلم أنك إذا نسبت إلى مثنى حذفت منه الألف والنون، وحذفهما لأمرين: أحدهما أنهما زيدا معا... والوجه الثاني: أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه لأنه يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان أو خفضان" (المبرد،1994،ص141/3) .

وأما النوع الثالث فهو إجازته النسبة إلى ألفاظ العقود كقولنا: العيد الخمسيني والعشرينيات (مجمع اللغة العربية بالقاهرة،1989،ص119، شندول، 2012،ص234) إذ "ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1989،ص119، شندول،2012، ص234).

وخلاصة القول: إن الاستعمال الحديث أجاز النسب إلى الجمع بأنواعه وتوسّع فيه، ولم يقتصر على الاستعمال الفصيح الذي لم يعرف هذه الظاهرة، يقول سيبويه:" هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون... وذلك قولك: رجُلِيٌّ ومُسلِميٌّ"(سيبويه، 1988، ص372/3) فالرأي التطوري الحديث يعترف بالرأيين لكنه يميل إلى اتباع الرأي الشائع عند أمن اللبس(حسن،1975،ص743/4،742) ويعدّ ذلك ظاهرة جديدة ووجها تطوريا(شندول،2012،ص234).

4. النسب بإضافة الألف والنون:

من الظواهر التي لاحظها الحريري، وأبدى رأيه فيها: زيادة الألف والنون عند النسب إلى بعض الألفاظ مثل: سمسمانيّ، وفاكهانيّ، وباقلانيّ، والصحيح -كما يرى- أن ينسب

إلى السمسم فيُقال: سمسميّ وفاكهة: فاكهيّ بإبقاء صيغة الكلمة على حالها وحذف تاء التأنيث وإضافة ياء النسب المشدّدة ، فسمسم على وزن ترمذ: فعلل ← ترمذيّ ← سمسميّ

وفاكهة على وزن سامرة ←سامريّ

فاكهة ←فاكهيّ

أما النسب إلى الباقلاء فيجوز فيه وجهان:

1- إن عوملت معاملة الاسم المقصور قيل فيها باقليّ لأن المقصور إذا تجاوز الرباعي حذفت ألفه في النسب: جاء في شذا العرف أن ممّا يحذف في النسب " الألف خامسة فصاعدا مطلقا، أورابعة متحركا ثاني ما قبلها"(الحملاوي، دت، ص182)

2- وإن عوملت معاملة الاسم الممدود فيجوز فيها الوجهان: باقلائيّ وباقلاويّ على اعتبار أن الهمزة فيها همزة إلحاق أوللتأنيث (الحملاوي، دت، ص186،185،مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص139).

على أن شهاب الدين الخفاجي في شرحه لدرة الغواص يذكر أنه سُمع في النسب إلى الباقلاء باقلانيّ ولكنه حمل على وجه الشذوذ، كما حمل غيره صنعاني وبهراني ودستواني - كما سنرى لاحقا - مستدلا على ذلك بما جاء في النبراس قوله"الباقلي إذا شددت قصرت وأتيت بالنون قبل ياء النسب وإذا مددت خففته وقلت: الباقلائيّ بهمزة يليها ياء مثناة تحتية بعدها لام ألف"(الحريري، 1996، ص345).

ويتضح من ذلك أن الحريري إنما ردّ استعمال هذه الظاهرة ، أي زيادة الألف والنون عند النسب على وجه الإطلاق، ذلك أن العرب عرفت هذه الزيادة ، ولكن استعملتها في كلمات محدودة ولغرض معيّن ، إذ أرادت المبالغة نحو: رقباني ولحياني وجماني وروحاني ورباني وصيدلاني وصيداني...

ولاشك أن من قال في النسبة إلى الفاكهة فاكهاني قد اعتمد القياس على ما ورد من الكلمات التي ذكرت سابقا، ونرى أن من قال فاكهاني إنما أراد المبالغة، إذ الفاكهاني هو

من يكثر بيع الفاكهة.

وفي هذا السياق أشار الحريري إلى كلمات أخرى نسبت بإلحاق الألف والنون وهي قولهم: صنعانيّ في النسبة إلى صنعاء، وبهرانيّ في النسبة إلى بهراء، ودستوانيّ في النسبة إلى دستوا، غير أنه يرى ذلك من شواذ النسب(الحريري، 2009، ص74). وقد أيّده في ذلك الحملاوي وأضاف قاعدة أخرى وهي قلب الألف واوا وزيادة ياء النسب ، وممّا ذكره في ذلك أنه " شذّ قلبها نونا في صنعانيّ وبهرانيّ نسبة إلى صنعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة من قضاعة، وبعض العرب يقول: صنعاويّ وبهراويّ على الأصل"(الحملاوي، دت، ص185).

فالأصل في النسب إلى صنعاء وبهراء أن يقال: صنعاويّ وبهراويّ على القياس، وقد سُمع صنعانيّ وبهرانيّ وحُمل على وجه الشّذوذ، قال ابن يعيش: " القياس في صنعاء وبهراء أن يقال في النسب إليهما صنعاويّ وبهراويّ، كما تقول في صحراء صحراويّ، وفي خنفساء خنفساويّ تبدل من الهمزة واوا فرقا بينها وبين الهمزة الأصلية" (الإستراباذي، 1982،ص58 ،59 الهامش).

واختلفت أقوال النحاة في علة اختيار النون عند النسب إلى صنعاء وبهراء، فمنهم من يرى أن النون بدل من الهمزة ، ويرى آخرون أنها (النون) بدل من الواو، وكأنهم أرجعوا النسب إلى الأصل على القياس، صنعاويّ ثم أبدلوا الواو نونا ، واختار ابن يعيش هذا القول لعدم المناسبة بين الهمزة والنون في المخرج، إذ لا مقاربة بينهما وإنما المقاربة بين الواو والنون(الإستراباذي،1982،ص 58، 2/59).

و أورد محققو الكتاب قولا للمبرد الذي يرى أن " جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعانيّ وبهرانيّ في النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها، وأما صنعانيّ وبهرانيّ فالقياس صنعاويّ وبهراويّ كحمراويّ، فأبدلوا النون من الواو شاذا، وذلك المناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو، وجرأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة: لحيانيّ ورقبانيّ بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها

مبدلة من حرف يناسبها أولى" (الإستراباذي،1982،ص 59، 2/58).

ومجمل القول إن النسب إلى صنعاء وبهراء، بقولنا صنعانيّ وبهرانيّ وإن جاء على غير قياس، فيبقى استعمالا عرفته العربية، ولا يمكن أن ننفي وجود هذه الظاهرة في الكلام العربي، فقد وردت غالبا للدلالة على النسب مع المبالغة وأمثلتها في المصادر القديمة كثيرة فقد قالوا : رجل منظرانيّ: حسن المنظر، ورجل شعشعانيّ طويل رشيق خفيف اللحم، ورجل كلمانيّ فصيح، ولحيانيّ طويل اللحية، وجمانيّ طويل الجمّة، ورقبانيّ طويل الرقبة، وشعرانيّ طويل الشعر...

وهي ظاهرة عرفت توسعا في الاستعمال الحديث، فانتشرت كلمات كثيرة مثل: روحانيّ، ونفسانيّ وجوانيّ، وبرانيّ ، وفوقانيّ وتحتانيّ... (حسن،1975،ص4/745 ، الراجحي، 1988،ص72).

5. في النسب إلى صحيفة

أثار الحريري في كتابه (درة الخواص في أوهام الخواص) قضية أخرى من القضايا التي تخطئ فيها الخاصة وهي النسب إلى ما وزنه فعيلة كما في صَحيفة وحَنيفة التي يقال فيها : صَحَفي وحَنَفي، كما يرى ، والظاهر من خلال تتبعنا لأقوال النحاة في هذه المسألة وجود ثلاثة أقوال (العصيمي،2003،ص615،616):

أما القول الأول : فقد ذهب كثير من النحاة(منهم يونس وسيبويه والمبرد) إلى أن الواجب فيه حذف الياء وقلب كسرة العين فتحة فنقول فَعَلي، وينسب إلى الأزهري قوله:" وما ذكرناه في فَعيلة وفُعَيْلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافا"(الإستراباذي،1982،ص23).

وأما القول الثاني : فقد قال به ابن قتيبة وابن مالك وهو يعتمد على شهرة الاسم، فإن اشتهر الاسم حذفت ياؤه، وإن عدمت الشهرة بقيت ياؤه، قال ابن مالك:" يقال في فُعَيْلة فُعِلي وفي فعيلة وفعولة فَعَليّ ما لم يضاعفن أو تقدم الشهرة..." (ابن مالك،1388هـ، ص263).

وأما القول الثالث: فيذهب إلى جواز الحذف والإثبات وفي ذلك يقول الحيدرة اليمني:"

والجائز أن كل اسم قبل لامه ياء زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها، وذلك مثل: قريش وثقيف، وحنيفة، وسليقة، وطبيعة..." (الحيدرة اليمني، 1404هـ، ص 58، 1/57).

ويرى المبرد أن الاسم الذي قبل آخره ياء ساكنة حذفها جائز عند النسب، والعلّة التي ذكرها النحاة واستدل بها الحريري استثقالهم توالي الأمثال: فياء النسب المشدّدة ياءان، والكسرة وهي من جنس الياء، ثم الياء الساكنة.

على أنه تجدر الإشارة إلى أن النحاة قصروا ذلك على السماع (ينظر: الراجحي، 1988،ص 64،65.) ، إذ يرى سيبويه -كما ذكر المبرّد- أن إثباتها هو الوجه في النسب إلى عقيل وتميم ونمير التي يقال فيها ← عقيليّ، وتميميّ، ونميريّ(المبرد، 1994، 3/134).

ولئن بدا أن حذف الياء عند النسب إلى فعيلة هو الواجب في رأي كثير من النحاة وعلى رأسهم المبرّد الذي يقول: "...إن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير وذلك قولك في ربيعة رَبَعيّ، وفي حنيفة حنَفيّ، وفي جذيمة جَذَميّ، وفي ضُبَيْعَة ضُبَعيّ"(المبرد،1994،ص3/134) .

إلا أن مجمع اللغة العربية حسم قراره في ذلك مستندا إلى رأي ابن قتيبة، وابن مالك المذكور سابقا، ويرى بذلك أن النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمّها مذكرة ومؤنثة يكون بالإبقاء على صيغة الكلمة دون حذف شيء منها، إلا تاء التأنيث جريا على الأصل في النسب، مع أنهم لم يجروا على هذا الأصل عند النسب إلى المشهور من أعلام القبائل والبلدان فقد قالوا: ثقفي وهُذلي وقُرَشي.

أما ما خالف ذلك فقد ورد في اللغة الكثير من الكلمات التي لم تحذف منها الياء عند النسب وعليه فقد اتخذ المجمع قراره في هذه المسألة بجواز الحذف والإثبات مستندا إلى أنه " ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة في الأعلام وفي غير الأعلام ولهذا يجاز الحذف والإثبات"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص136). وهو أحد الأقوال المنقولة عن النحاة كما رأينا.

6. النسب إلى الاسم الثلاثي :

يبرز الحريري خطأ آخر عند تعرضه إلى نسب الثياب إلى ملك، وهو قولهم: ثياب

مَلِكِيّة بكسر اللام، والصواب مَلَكِيّة بفتحها(الحريري، 2009، ص128).

ولاشك أن من ذهب إلى القول مَلِكِيّة بالكسر حافظ على صيغة الكلمة كما هي، مع إضافة ياء النسب فقط، إلا أن ذلك لا يمكن في مثل هذه الكلمات، ويفسّر الرضي ذلك:" بأن المنسوب إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه في النسب وذلك ثلاثة أمثلة : نَمر، ودُئل، وإبل، نقول: نَمَري، ودُؤَلي، وإبَلي"(الإستراباذي، 1982، 18/2).

ويستند الحريري في ذلك إلى مبدأ الخفة والثقل، إذ يستوجب النسب في مثل هذه الكلمات تغيير صورتها وشكلها، وعدم التّقيّد بالقاعدة حفاظا على بعض الخصائص التي يتميّز بها نظام العربية، ككراهية توالي الأمثال، وهي هنا اجتماع الكسرات مع الياءات ، فيحصل ثقل في النطق، ولا تخضع بعض الكلمات المشابهة لها للقاعدة المذكورة آنفا، كمالكي، وعامري وذلك كونهما رباعيين ولا تغلب عليهما الكسرات، بالإضافة إلى انفصال الأول عن الثالث بالألف(الحريري، 2009، ص128).

ويبدو أن ما جاء به الحريري في هذه المسألة فيه نظر: فقد ذكر النحاة أقوالا أ وجزها شهاب الدين الخفاجي في شرحه للدرة، منها ما جاء في التسهيل أنه يفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة، وقد يفعل ذلك بنحو تَغْلب، وفي القياس عليه خلاف، والفتح عند المبرد مطرد، وعند الخليل وسيبويه مقصور على السماع، إلى آخر ما فصله (الحريري، 1996، ص370).

وممّا ذكره الأزهري في شرح التصريح أنه: "يجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أم مضمومها أم مكسورها، فالمفتوح الفاء نحو فَعِل كنمر بالنون، والمضموم الفاء نحو فُعِل كدُؤل ، والمكسور الفاء نحو فِعِل كإبل، فتقول في النسب إليها: نمَري، ودؤَلي، وإبَلي بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين ، وذهب بعضهم إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كإبلي بكسرتين؛ كسرة الاتباع، والكسرة الأصلية، لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تثقل"(نقلا عن: الحريري، 1996، ص370).

7. في النسب إلى الشام واليمن:

ومن القضايا التي أثارها الحريري في هذا الباب، النسب إلى اليمن وإلى الشام وقد وردت فيها ثلاثة أوجه كما سنرى:

الوجه الأول: شأميّ جاءت على القياس بالإبقاء على صيغة الكلمة وإضافة ياء النسب

شأم + (يّ) ← شأميّ

والوجه الثاني: شآم بياء مخففة، مثل ياء المنقوص تحذف ياء من المشدّدة فتصبح مخفّفة وتعوض بالألف فتكون الألف مع الياء المخففة بمنزلة الياء المشدّدة.

ولتوضيح ذلك نجري العمليات الآتية:

شاميّ)(ي+ي)←شام(ي) (-ي)←شا+(ا)م(ي)

1) تخفف ياء النسب المشدّدة 2) وتحذف إحداهما 3) وتعوّض بالألف

والوجه الثالث: هو شآميّ، وهو قول شاذ، والعلة في ذلك اجتماع الألف مع الياء، فيصير بمنزلة المنسوب إلى المنسوب(الحريري، 2009، ص122) .

وما ذكر من هذه الأوجه عند النسب إلى الشام تنطبق على النسب إلى اليمن فيقال : يمنيّ، ويماني (يمان)، ويمانيّ.

أما الاستعمال الحديث فيبقي على هذه الأوجه الثلاثة، وإن كان الأكثر تداولا هو الوجه الأول: شاميّ ويمنيّ الخاضع للقاعدة، ولما فيه من السهولة والتيسير.

8. النسب إلى دنيا:

عند حديثه عن النسب إلى دنيا يورد الخطأ الذي يقعون فيه فيقولون: رجل دنيائي بهمزة قبل ياء النسب فيلحنون فيه. إذ لم يسمع هذا عن العرب، وإنّما سُمع عنهم دُنيّ ودُنيويّ(الحريري، 2009، ص63).

ويذكر وجها آخر في النسب إلى دنيا وهو دُنياويّ باعتبار أن ألف دنيا تشبه ألف بيضاء لأنهما علامتا تأنيث " إذ تقلب واوا إن كانت للتأنيث كحمراوي وصحراوي في حمراء وصحراء"(الحملاوي، دت، ص185).

ومن ثم قاسوا عليها عند النسب فقالوا: دنياوي. وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا

الاستعمال في كلمات مشابهة نحو: صفراء، وحمراء، وزرقاء، وعشواء، التي نقول فيها صفراويّ وحمراويّ وزرقاويّ، وعشوائيّ(ينظر: شندول،2012، ص230، والمجمع، ، 1984،ص 109-214-226)

و إضافة الهمزة إلى دنيا عند النسب مرده القياس الخاطئ على إضافتها في الاسم الممدود المتصرف، كما في سماء وحرباء التي ينسب إليها بالقول: سمائيّ وحربائيّ، ويجوز سماويّ وحرباويّ، أما دنيا فهي اسم مقصور غير مصروف.

سماء←سمائيّ ويجوز سماويّ

حرباء←حربائيّ ويجوز حرباويّ

دنيا←دُنيّ، دنيويّ (وهو المسموع عن العرب)

دنيا←دُنياويّ ، القياس على بيضاء بيضاويّ

دنيا←دُنيائيّ(لحن)

والظاهر أن مثل هذه القضية، أي النسب إلى دنيا ووجوه الاختلاف فيها تماثل قضية النسب إلى كيمياء حين عرضت على المجمع الذي قرر القاعدة الآتية: "يجوز إثبات الهمزة في النسب إلى كيمياء على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث استنادا إلى ما نقله الصبّان من قوله:" من العرب من يقرر هذه الهمزة" ، ولكن قلب همزة كيمياء واوا عند النسب أولى"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984،ص139) .

وعلى ذلك فإنه يجوز عند النسب إلى كيمياء وجهان: الإثبات والقلب، فعلى الإثبات نقول: كيميائي، وعلى القلب كيمياويّ، أو كيماويّ (المجمع، 1984،ص193،192).

خاتمة

إن غنى اللغة العربية وكثرة مفرداتها، وسعتها وتوسع أساليبها وتراكيبها، وقواعدها، وصيغها أدى في كثير من الأحيان بمستعمليها إلى الوقوع في أخطاء وملاحن، وقد نشأت بعض هذه الأخطاء من القياس الخاطئ الذي قد يتوهمه المتكلمون، ومع كثرة الاستعمال والتداول أصبحت في ظن كثير منهم لغة صحيحة، ونشير هنا إلى أن ليس كل ما خالف

القياس يعدّ بالضرورة خطأ، فقد ننسب إلى صنعاء وبهراء بقولنا : صنعاوي وبهراوي، استنادا إلى القياس، ولكن سُمع صنعاني وبهراني، وقد قيس عليه في الاستعمال الحديث ألفاظ نحو: روحاني، ونفساني، وجواني، وبراني... لذلك فقد توسع المجمع اللغوي القاهري في الاستعمال مستندا إلى السماع الذي ورد في كثير من لغات القبائل العربية.

إن للعربية نظاما محكما، يمتلك من المرونة والطواعية ما يجعله قادرا على استيعاب مظاهر التطور اللغوي الذي تشهده حركية اللغة ، ويشهده الاستعمال بين متكلميها، وهو ما يمكن المتكلم العربي من استيعاب مختلف التغيرات والتطورات التي تحدث للغة والتي غالبا ما تستند إلى لغات القبائل والسماع عن العرب، فضلا عن القياس.

وعلى هذا الأساس فإن كثيرا من الأخطاء التي رآها الحريري في هذا الباب(النسب) أضحت مظهرا تطوريا يستأنس به الاستعمال الحديث، وقد أقر المجمع كثيرا منها وأجازها، و توسع في استعمالها.

على أنه تجدر الإشارة إلى كثير من الآراء التي أجازها المجمع قد وجدت خلافا بين أعضائه بالرغم من إقرارها.

المصادر والمراجع

- ابن مالك، محمد. (1388هـ). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. محمد كامل بركات (محقق). القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1986). *شرح شافية ابن الحاجب*. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد(محققون). (ج2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحريري، القاسم بن علي. (1996). *درّة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها*. عبد الحفيظ فرغلي وعلي القرني (محققان). بيروت: دار الجيل، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي.
- ـــــــــــــــ. (2009). *درّة الغواص في أوهام الخواص*. محمد أبو الفضل إبراهيم (محرر). القاهرة: دار الفكر العربي.
- حسن، عباس. (1975). *النحو الوافي* (ط3). (ج4). القاهرة: دار المعارف.
- الحملاوي، أحمد بن محمد. (د. ت). *شذا العرف في فن الصرف*. الرياض: دار الكيان.
- الحيدرة، اليمني علي بن سليمان. (1404هـ). *كشف المشكل في النحو*. (ج1). هادي بن عطية مطر (محرر). بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.
- الراجحي، عبده. (1988). *دروس في المذاهب النحوية* (ط2). بيروت: دار النهضة العربية.
- سيبويه، قنبر. (1988). *الكتاب* (ط3). (ج3). عبد السلام محمد هارون (محرر). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- شندول، محمد. (2012). *التطور اللغوي في العربية الحديثة*. إربد: عالم الكتب الحديث.
- العصيمي خالد بن سعود بن فارس. (2003). *القرارات النحوية التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما*. دار التدمرية.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994). *المقتضب*. (ج3). محمد عبد الخالق عظيمة (محرر). قليوب، مصر: مطابع الأهرام التجارية.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (1938). *محاضر الجلسات دور الانعقاد الثالث*. القاهرة: المطبعة الأميرية.
- ـــــــــــــــــــــ (1984). *مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما*. شوقي أمين وإبراهيم الترزي (مراجعون). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- ـــــــــــــــــــــ (1989). *القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى1987*. محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي (مراجعون). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.